كسرت حاجز الـ100 دولار هبوطاً

«الشال»: أسعار النفط بدأت بالتراخي والفائض الافتراضي للكويت 14 مليار دينار

■ يفترض أن تكون الكويت حققت إيرادات في إبريل بمليارَي دينار

الكويت ستحقق فائضا كبيرا

تطرق تقرير الشال الاقتصادي إلى النفط والمالية العامة - أبريل 2013، فقال: بانتهاء شهر أبريل 2013، انتهى الشهر الأول من السنة المالية الحالية 2014/2013، وبدأت أسعار النفط بالتراخي، وكسرت حاجز الـ100 دولار أمريكي للبرميل، إلى الأدنى، إذ كان أدنى معدل لسعر برميل النفط الكويتي خلال الشهر عند نحو 94.8 دولاراً أمريكياً، في يوم 2013/04/18، بينما كان أعلى معدل، عند نحو 107.3 دولارات أمريكية، في يوم 2013/04/02 «المصدر: مؤسسة البترول الكويتية»، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أبريل، نحو 100 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 30 دولاراً أمريكياً للبرميل، أي بما نسبته 42.9 في المئة، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولاراً أمريكياً للبرميل.

وكان معدل شهر أبريل 2012 من السنة المالية الفائتة 2013/2012 قد بلغ نحو 116.9 دولاراً أمريكياً للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 106.5 دولارات أمريكية.

ومضى: ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر أبريل، بما قيمته 2 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، على الأقل، لا علاقة له بالواقع- وعليه من المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 24 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 7.1 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة.

■ 25.2 مليار دينار جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية

ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 25.2 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.2 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 4 مليارات دينار، لمجمل السنة المالية 2014/2013. بينما يفترض أن تكون الكويت قد حققت فائضا فعليا، عن السنة المالية 2013/2012، بحدود 12-14 مليار دينار.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت .. الأكثر نشاطاً

قال الشال ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي كان أكثر نشاطا، إذ ارتفعت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 463.1 نقطة وبارتفاع بلغ قدره 15.5 نقطة، أي ما يعادل 3.5 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 24.9 نقطة، أي ما يعادل 5.7 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

البيان: الأسبوع الثامن عشر | الأسبوع السابع عشر | التغير

البيان	2013/5/2	2013/4/25	في المئة
عدد أيام التداول	5	5	٪
مؤشر الشال «قيم 41 شركة»	463.1	447.6	3.5 في المئة
مؤشر السوق «أسعار»	7.593.8	7.287.7	4.2 في المئة
قيمة الأسهم المتداولة «د.ك»	499.484.666	309.045.915	
المعدل اليومي «د.ك»	99.896.933	61.809.183	61.6 في المئة
كمية الأسهم المتداولة «أسهم»	5.460.232.045	3.126.624.249	
المعدل اليومي «أسهم»	1.092.046.409	625.324.850	74.6 في المئة
عدد الصفقات	78.473	51.891	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	15.695	10.378	51.2 في المئة

بمكاسب 16.7 في المئة خلال شهر واحد

سوق دبي أكبر الرابحين

قال «الشال» ان أداء شهر أبريل الفائت للأسواق الـ 14 المنتقاة كان أفضل من توقعاتنا، باستثناء أداء السوق الصيني الذي استمر وحيداً في شهر أبريل بتحقيق خسائر، وتفوقت معظم أسواق الإقليم في أدائها الموجب، وشاركها نيكاي الياباني.

ووسعت الأسواق الأربعة، التي حققت مكاسب برقمين -أي 10 في المئة وأكثر- منذ بداية العام الجاري، مكاسبها، وحقق ثلاثة منها ارتفاعاً لافتاً راوح في شهر أبريل، وحده، ما بين 8.2 في المئة في أدناه و16.7 في المئة في أقصاه.

ومضى: كان سوق دبي أكبر الرابحين بمكاسب بنحو 16.7 في المئة في شهر واحد، ولكنه ارتفع مرتبة واحدة من الترتيب الثالث إلى الثاني، وبلغت مكاسبه، منذ بداية العام، نحو 31.6 في المئة، بينما حقق نيكاي الياباني مكاسب بنحو 11.8 في المئة في شهر واحد، ومكاسب بنحو 33.3 في المئة منذ بداية العام وجاء في صدارة ترتيب الأداء.

وفقد سوق أبوظبي ترتيبه الثاني لصالح سوق دبي، رغم أنه أضاف مكاسب في شهر أبريل بنحو 8.2 في المئة ومكاسب منذ بداية العام بنحو 24.4 في المئة، وظل داو جونز رابع الترتيب بمكاسب منذ بداية العام بنحو 13.2 في المئة، وارتفع عدد الأسواق في المنطقة الموجبة من 12 سوقاً في نهاية شهر مارس الفائت، إلى 13 سوقا، بارتقاء السوق الهندي من المنطقة السالبة إلى الموجبة، وكان ذلك في حدود توقعاتنا، بينما زاد السوق الصيني خسائره بإضافة 2.6- في المئة عليها في شهر أبريل، لتبلغ خسائره منذ بداية العام نحو 4- في المئة. وحده السوق الكويتي الذي له قراءتان شديدتا التفاوت، فبينما يقبع مؤشر السوق السعري في الترتيب الثالث، بعد اليابان ودبي، بمكاسب نسبتها 25.2 في المئة، يحتل مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية الوزني الترتيب الخامس، بمكاسب حدودها 9.1 في المئة.

ذلك يعني أن قراءة الأداء باستخدام المؤشر السعري توحي بأن السوق يكسب ثلاثة اضعاف قراءته بالمؤشر الوزني، ولأن المؤشرات هي وسيلة لقياس ارتفاع قيمة ملكية حاملي الأسهم في السوق -تروائهم-، أو انخفاضها، فلا معنى للقراءة باستخدام المؤشر السعري.

ومؤشر داو جونز الذي بدئ العمل به قبل زمن الكمبيوتر هو المؤشر السعري الرئيس الوحيد، وقد اختير أكثر من مرة لرؤية ما إذا كان فيه انحراف يؤثر في قراءة أداء السوق الأمريكي، ولأنه يجمع 30 شركة صناعية تمثل ثقل السوق هناك، لم يُكتشف في أدائه أي انحراف، بينما الانحراف واضح وخطا في قراءة مؤشري الكويت.

ومالم تحدث مفاجآت غير سارة وكبيرة، يفترض أن يستمر الأداء المتذبذب خلال شهر مايو، ولكن بمحصلة أداء موجب، أسوة بالأشهر الفائتة من السنة الحالية، ويفترض أن تحقق الأسواق، ذات الأداء الأضعف، أداء أفضل من الأسواق التي حققت مكاسب كبيرة.

ورغم انخفاض حدة المخاطر الاقتصادية على مستوى العالم وارتفاع مستويات الثقة، إلا أن المخاطر لازالت كبيرة وغير اعتيادية، وعلى المستوى الأوروبي هناك مراجعة جوهرية لمسارات العلاج، وربما خفض لمستويات التقشف، بعد مستويات البطالة غير المسبوقة التي بلغت 12.1 في المئة، على مستوى أوروبا الوحدة النقدية، وتجاوزت الـ 25 في المئة في بعض دولها 27.2- في المئة في أسبانيا، مثلاً-، مع بطالة للشباب في اثنتين منها فوق الـ 50 في المئة.

السيولة ارتفعت نحو 300 مليون دينار

إبريل.. شهر نشط في تداولات بورصة الكويت

قطاع الاتصالات حقق أعلى نسبة خسارة

سلط «الشال» الأضواء على أداء سوق الكويت للأوراق المالية - ابريل 2013، فقال: ان شهر ابريل الفائت كان شهراً نشطاً في تداولاته، وباستثناء مؤشر كمية الأسهم المتداولة، ارتفع مؤشر الشال بنحو 3.9 في المئة مقارنة بنهاية شهر مارس وأقفل على مستوى 465.4 نقطة، وارتفعت سيولة السوق بنحو 24.1 في المئة مقارنة بسيولة شهر مارس.

ولأن الأسعار دالة طردية مع السيولة، ارتفعت سيولة السوق في شهر ابريل بنحو 300 مليون دينار بالغة نحو 1.4 مليار دينار، بمعدل لقيمة التداول اليومي بلغ نحو 63.9 مليون دينار بنسبة ارتفاع عن معدل شهر مارس، البالغ 53.9 مليون دينار، بحدود 18.4 في المئة.

ذلك يعني أن سيولة السوق في الشهور الأربعة الأولى من عام 2013 مقاسة بمعدل قيمة التداول اليومي قد بلغت 46.7 مليون دينار، مضيفة ارتفاعا بنحو 62 في المئة عن مستوى قيمة التداول اليومي لعام 2012 البالغ 28.8 مليون دينار، بما يعتبر نموا كبيرا في السيولة.

وأضاف التقرير: وبينما تمكن قراءة مؤشر ارتفاع السيولة على أنه أمر إيجابي، ويمكن، أيضا، القول بأن أثره المقارن على أسعار الأسهم لازال غير كبير، إذ عرفنا أن مستوى نمو أسعار السوق المالية الكويتية في أربعة شهور، مقاساً بحركة مؤشر السوق الوزني، يأتي خامساً في الترتيب بين 14 سوقا منتقاة، ويأتي ثالثا بعد سوقي دبي وأبوظبي بين أسواق الإقليم السبعة.

إلا أن انحراف سيولة السوق نحو المضاربة الضارة، مقاسا بتركز سيولته خلال الشهور الأربعة الفائتة بنسبة 46.8 في المئة على 21 شركة لا تتعدى قيمتها السوقية 3.3 في المئة من إجمالي قيمة الشركات في السوق، بما أدى إلى ارتفاع المؤشر السعري خلالها بنحو 3 أضعاف ارتفاع المؤشر الوزني، لا شك بانه يوحي بالتحضير لفقاعة قادمة.

وأكمل: وفي نهاية شهر ابريل، بلغت القيمة السوقية لـ 196 شركة مدرجة نحو 30.592 مليار دينار مضيفة نحو 1078.8 ملايين دينار، في شهر واحد، وهي مكاسب السوق، ومضيفة نحو 1893.2 مليون دينار أو نحو 6.6 في المئة مقارنة بنهاية عام 2012. ولم تحظ الشركات كلها بارتفاع في القيمة، ولكن نحو 75 في المئة من الشركات المدرجة حققت مكاسب، أي ارتفعت قيم 146 شركة، بينما فقدت 38 شركة نسبا متفاوتة من قيمها، واستقرت أسعار 12 شركة على المستوى نفسه، منذ نهاية العام الفائت.

ومضى: وبعد استثناء الشركات التي قامت بزيادة رأسمالها أو خفضه، منذ بداية العام، سجلت شركة «منشآت للمشاريع العقارية» أكبر ارتفاع في قائمة الأسهم المرتفعة، بزيادة نسبتها 244.6 في المئة، تلتها «بيان للاستثمار»، بنسبة 201.5 في المئة، بينما سجلت شركة «رمال الكويت العقارية» أكبر خسارة في قيمتها، ضمن قائمة الأسهم المنخفضة، وبهبوط نسبته 38 في المئة، تلتها في التراجع شركة «الاستثمارات الصناعية» بخسارة نسبتها 22.8 في المئة من قيمتها.

وارتفعت قيمة 10 قطاعات عاملة، من أصل 12 قطاعا عاملاً في السوق، إذ جاء، في المقدمة، قطاع التكنولوجيا بارتفاع نسبته 42 في المئة، تلاه قطاع النفط والغاز بنسبة 18.5 في المئة، ثم القطاع العقاري بنسبة 17.9 في المئة.

بينما حقق قطاع الاتصالات أعلى نسبة خسارة في القيمة الرأسمالية بلغت 4.1 في المئة تلتها بالتراجع قطاع التأمين بنسبة 1.6 في المئة.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع القيمة السوقية لقطاعات السوق كما في 2013/4/3.

توزيع القيمة الرأسمالية

■ «منشآت» سجلت أكبر ارتفاع في قائمة الأسهم المرتفعة تليها «بيان»

إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً

بنك الكويت الوطني حقق أعلى الأرباح في الربع الأول من العام الحالي

البنك الوطني

تطرق الشال إلى نتائج بنك الكويت الوطني - 31 مارس 2013، فقال ان بنك الكويت الوطني أعلن عن نتائج أعماله للشهور الثلاثة الأولى، المنتهية في 31 مارس عام 2013، وتشير إلى تحقيق البنك أرباحاً صافية خاصة بمساهمي البنك بلغت، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة، والزكاة والضريبة على الفروع بالخارج، نحو 81.3 مليون دينار، وهي أرباح أعلى، هامشيا، من مستوى مثيلتها، عن الفترة نفسها من عام 2012، والبالغة نحو 81 مليون دينار، وبنسبة ارتفاع تقارب 0.4 في المئة.

وقام البنك خلال عام 2012 بحيازة حصة ملكية إضافية بنسبة 11.1 في المئة في بنك بوبيان، ما أدى إلى زيادة حصة الملكية لديه إلى نسبة 58.4 في المئة، وقام البنك بتغيير تصنيف بنك بوبيان من شركة زميلة إلى شركة تابعة، بما ترتب عليه من تجميع البيانات المالية لبنك بوبيان، ضمن بيانات بنك الكويت الوطني، اعتبارا من تاريخ الحيازة على السيطرة في 31 يوليو 2012.

وعليه قد لا تكون دقيقة مقارنة الأداء والمركز المالي للبنك بين الفترة المنتهية في 2013/3/31 وأية فترة سابقة، والمقارنة الصحيحة تحتاج تكرار توفر البيانات عن الوضع الجديد، أي تحتاج إلى بعض الوقت.

وتابع: ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 10.1 في المئة أي نحو 13.5 مليون دينار، حين بلغ نحو 147.3 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 133.7 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الفوائد للبنك «باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي» قد تراجعت بنحو 7.2 ملايين دينار، بينما تراجعت مصروفات الفوائد «باستثناء تكاليف المرابحة» بنحو 5.1 ملايين دينار، أي بنحو أقل من تراجع إيرادات الفوائد، وكان نتيجة ذلك تراجع صافي إيرادات الفوائد بنحو 2.1 مليون دينار.

وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 14.9 مليون دينار، ما رفع صافي إيرادات الفوائد «في شقيها التقليدي والإسلامي» إلى نحو 108.1 ملايين دينار، ولا تمكن مقارنة هذا الرقم مع نظيره المحقق في العام السابق، بسبب غياب صافي إيرادات التمويل الإسلامي عن تلك الفترة.

وزاد: ارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 9.7 ملايين دينار، نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، معظمها، ولكن هذه النسبة لا تعكس الوضع الدقيق لزيادة مصروفات التشغيل بسبب تجميع بيانات بنك بوبيان.

وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان، كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية بحدود 1.7 مليون دينار «نحو 4.4 في المئة». وارتفعت مخصصات خسائر الإئتمان بنحو 2.6 مليون دينار، وصولا إلى 10.7 ملايين دينار، مقارنة مع 8 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

علما بان تقديرات الشال تشير إلى انه، إذا استثنينا المخصص الخاص ببنك بوبيان في الربع الأول من العام 2013، فإن مخصصات خسائر الائتمان قد تراجعت.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي موجوداته قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 1.6 مليار دينار، أي ما نسبته 9.9 في المئة، ليصل إلى نحو 9.7 ملايين دينار، نتيجة للبنك بنحو 9.7 ملايين دينار، نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، معظمها، ولكن هذه النسبة لا تعكس الوضع الدقيق لزيادة مصروفات التشغيل بسبب تجميع بيانات بنك بوبيان.

وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان، كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية بحدود 1.7 مليون دينار «نحو 4.4 في المئة». وارتفعت مخصصات خسائر الإئتمان بنحو 2.6 مليون دينار، وصولا إلى 10.7 ملايين دينار، مقارنة مع 8 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

علما بان تقديرات الشال تشير إلى انه، إذا استثنينا المخصص الخاص ببنك بوبيان في الربع الأول من العام 2013، فإن مخصصات خسائر الائتمان قد تراجعت.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي موجوداته قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 1.6 مليار دينار، أي ما نسبته 9.9 في المئة، ليصل إلى نحو 18.1 مليار دينار، مقابل 16.4 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2012، بينما حقق ارتفاعا بنحو 3.7 مليارات دينار، أي بنسبة نمو بلغت 25.4 في المئة، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في الفترة نفسها من عام 2012.

وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، كانت نسبة نمو الموجودات ستبلغ نحو 11.7 في المئة مقارنة بمستواها في نهاية الربع الأول من عام 2012. أما بالنسبة لمحفظة قروض وسلفيات العملاء، التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، فقد سجلت ارتفاعا، بلغت نسبته 1.3 في المئة وقيمته 130.7 مليون دينار، ليصل بإجمالي المحفظة إلى 10 مليارات دينار «55.4 في المئة من إجمالي الموجودات» مقابل 9.9 مليارات دينار «60.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2012.

بينما ارتفعت محفظة قروض وسلفيات العملاء عن مستواها، للفترة نفسها من عام 2012، بنحو 21 في المئة، أي 1.7 مليار دينار، حيث بلغت حينها، نحو 8.3 مليارات دينار «57.5 في المئة من إجمالي الموجودات».

كذلك الأمر، إذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان كانت نسبة نمو المحفظة الائتمانية ستبلغ 5.1 في المئة مقارنة بمستواها في نهاية الربع الأول من عام 2012. أما الموجودات الحكومية «سندات وأذونات» فقد سجلت تراجعا، بلغت نسبته 3.3 في المئة، لتصل إلى 938.5 مليون دينار «5.2 في المئة من إجمالي الموجودات» مقابل 970.4 مليون دينار «5.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية العام الفائت 2012، بينما سجلت الموجودات الحكومية ارتفاعاً بنحو 4.2 في المئة، مقارنة بما كانت عليه في نهاية مارس 2012، إذ بلغت حينها، 900.2 مليون دينار «6.3 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتشير قراءة مؤشرات الربحية إلى تراجع مؤشر العائد على معدل الموجودات، الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة، «ROA»، ليصل إلى نحو 0.5 في المئة «2 في المئة إذا احتسب على أساس سنوي»، مقابل 0.6 في المئة «2.4 في المئة على أساس سنوي» في مارس 2012، وتراجع مؤشر العائد على رأس المال، «ROC»، بشكل طفيف، ليصل إلى نحو 18.5 في المئة، قياساً بنحو 18.7 في المئة، للفترة نفسها من عام 2012، وتراجع مؤشر العائد على حقوق المساهمين، الخاص بمساهمي البنك، «ROE»، ليصل إلى 3.4 في المئة «13.6 في المئة على أساس سنوي»، بعد أن كان عند 3.5 في المئة «14 في المئة على أساس سنوي»، للفترة نفسها من عام 2012.